الأمم المتحدة

E/CN.6/2015/NGO/8

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
11 November 2014
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والخمسون

٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة ”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين“

بيان مقدم من تحالف الدفاع عن الحرية، ومركز الدراسات والتدريب المتكامل للمرأة، ومنظمة المرأة من أجل المرأة، وجمعية الحياة والأسرة في غوادالاخارا، وهي منظمات غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

091214 091214 14-64319 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان

تحالف الدفاع عن الحرية: تمكين المرأة

إن تحالف الدفاع عن الحرية هو تحالف قانوني دولي غير هادف للربح يضم أكثر من ٢ ٤٠٠ من المحامين الذين يكرسون أنفسهم لحماية حقوق الإنسان الأساسية. وقد شارك في أكثر من ٥٠٠ قضية أمام المحافل الوطنية والدولية، بما في ذلك المحاكم العليا في كل من الأرجنتين وبيرو والمكسيك والهند وهندوراس والولايات المتحدة الأمريكية؛ بالإضافة إلى المحكمة الأمريكية المشتركة لحقوق الإنسان والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، قدم التحالف أيضا شهادة الخبراء أمام عدّة برلمانات في أوروبا، وأمام البرلمان الأوروبي والكونغرس في الولايات المتحدة. وهو معتمد لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولدى منظمة الدول الأمريكية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي.

ومركز الدراسات والتدريب المتكامل للمرأة هو منظمة تشجع احترام القيم التي تعزز كرامة المرأة، وذلك بصفة رئيسية عن طريق تنظيم المؤتمرات والحلقات الدراسية والدورات في المكسيك والولايات المتحدة. وجمعية الحياة والأسرة في غوادالاخارا هي مؤسسة مكسيكية خاصّة للرعاية الاجتماعية تُعنى بالنساء الحوامل الضعيفات اجتماعياً واقتصادياً وتقوم بمساعدتهن عن طريق التعليم وبناء المهارات، ليندمجن في المجتمع بعد الولادة. ومنظمة المرأة من أجل المرأة هي منظمة غير حكومية تعمل على تعزيز حقوق الإنسان الأساسية للمرأة، مع التركيز على تحسين حياة المرأة الريفية من مختلف مجتمعات السكان الأصليين في المكسيك.

وبمناسبة الذكرى السنوية العشرين للمؤتمر العالمي الرابع التاريخي المعني بالمرأة، الذي عُقد في بيجين، فإننا ندعو الدول الأعضاء في الدورة التاسعة والخمسين للجنة وضع المرأة إلى إعطاء الأولوية لحقوق الإنسان الرّاسخة للمرأة مع التركيز بوجه خاص على إزالة العقبات التي تحول دون المشاركة الفعالة للمرأة في جميع مجالات الحياة العامة والخاصة من خلال حصة كاملة ومتساوية في صنع القرار الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي. ويعود تمكين المرأة بالفائدة على المجتمع ككل حيث إنه يؤدي، من بين العديد من المزايا الأخرى، إلى نمو الاقتصادات بشكل أسرع، وإلى تحسن صحة الأسر، وإلى تعليم أفضل.

وإننا نُثني على التقدم الكبير الذي أُحرز نحو تحقيق تمكين المرأة على مدى السنوات العشرين الماضية. ونلاحظ، على وجه التحديد، أوجه التقدم الموثقة جيدا في تعليم الطفلة في جميع أنحاء العالم. وأوجه التقدم هذه واضحة، على سبيل المثال في إثيوبيا، حيث ارتفعت

نسبة الفتيات الملتحقات بالمدارس من ٢٠ في المائة إلى ٨٠ في المائة منذ اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين في عام ١٩٩٥. كما إننا نمتدح الزيادات الحادة في عدد النساء اللواتي يعملن في مناصب سياسية والزيادة المستمرة في القوانين التي تحمي المرأة من العنف الجنساني.

وعلى نحو ما هو مبين في الفقرة ٣٩ من منهاج العمل فإن ”طفلة اليوم هي امرأة الغد“. لذا، فمن الضروري لتحقيق تمكين المرأة، أن يجري التأكيد على الحقوق الراسخة للطفلة. ولكن، على نحو ما هو مبين في منهاج العمل، هناك أدلة في جميع أنحاء العالم على أن التمييز والعنف ضد الفتيات يبدأ في المراحل الأولى من الحياة، وأن تفضيل الابن، في عدد من البلدان، يحد من فرص حصول الطفلة على الحياة نفسها (انظر الفقرة ٣٨). وفي عدّة بلدان قُنِّن فيها الإجهاض، أدت ممارسة اختيار جنس الجنين قبل الولادة إلى حدوث اختلال لم يسبق له مثيل في التاريخ في نسبة الرجال إلى النساء. والتفسير المحتمل الوحيد لهذه النسبة العالية بشكل غير طبيعي من الرجال إلى النساء هو الإجهاض الانتقائي للطفلة.

وإننا ندعو الدول الأعضاء في الدورة التاسعة والخمسين للجنة وضع المرأة إلى إيلاء المزيد من الاهتمام لفهم مشكلة الإجهاض الانتقائي بسبب جنس الجنين وإنهائها. وتمثل هذه الأنواع من الإجهاض تهديداً خطيراً ومُهملاً لرفاه المرأة لعدة أسباب.

أولا، إن الممارسة الواسعة الانتشار للإجهاض بسبب جنس الجنين توسع ”الفجوة بين وجود الحقوق والتمتع الفعلي بها“ (انظر الفقرة ٢١٧ من منهاج العمل). وتُفقد ديموغرافيا مئات الملايين من النساء والفتيات في دول معينة. والتدمير الانتقائي للطفلات على نطاق شاسع من هذا القبيل ينشر الفكرة التي تزعم أن الرجال أكثر قيمة من النساء. وإذا لم يُنْظر إلى الرجل والمرأة على أن لهما قيمة متساوية، فإن الاعتراف الرسمي بالحقوق المتساوية للمرأة في القانون قد لا يكون كافيا لضمان التمتع الفعلي بتلك الحقوق. وإذا لم تُحظ الطفلة بقيمة تكفي للاحتفاظ بها حتى ترى النور، ولكن بدلا من ذلك يمكن تدميرها بحيث يمكن لصبي أن يحل محلها، ففي أي نقطة من دورة الحياة تبلغ الطفلة قيمة مساوية للصبي؟

وفي الذكرى الخامسة عشرة لاعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين، احتفلت اللجنة بعدّة إنجازات هامة متعلقة بتمكين الطفلة، مثل الزيادة في الالتزام العالمي بتحقيق التعليم الابتدائي الشامل للفتيات، والزيادة في عدد الدول الأعضاء التي اعتمدت تشريعات لمعالجة الأشكال المتعددة من التمييز ضد الفتيات، والتحرك نحو القضاء على الزواج القسري للأطفال. وعلى الرغم من أن الفتيات واصلن اكتساب الحقوق خلال السنوات الخمس

الماضية، إلا أنهن لن يكن قادرات على التمتع بهذا التقدم إلا إذا أتيحت لهن الفرصة أولاً للدخول في هذا العالم.

وثانيا، إن المستويات الوبائية الحالية للإجهاض الانتقائي بسبب جنس الجنين قد تؤدي إلى زيادة العنف، وخاصة ضد النساء. وفي المناطق التي تتميز باختلال مصطنع في النسبة بين الجنسين، ينتشر الاتجار بالبشر لغرض الجنس بشكل غير طبيعي. وتواجه النساء في تلك المناطق قدراً أكبر من حالات الاعتداء الجسدي ويتعرضن لدرجة أعلى من التحكم مقارنة بالنساء في المناطق التي تكون فيها النسبة بين الجنسين عادية. بل إن بعض العلماء يقولون بأن عدم تكافؤ نسبة الرجال إلى النساء يؤدي دورا حاسما في جعل العنف أكثر انتشارا في المجتمع عموماً. وفي الواقع، فإنه على مدى العقود القليلة الماضية، ومع ارتفاع نسبة المواليد الذكور إلى المواليد الإناث في بعض المجتمعات، كاد معدل الجريمة أن يتضاعف.

وثالثاً، تنطوي ممارسة الإجهاض الانتقائي بسبب جنس الجنين على تداعيات سياسية واقتصادية مقلقة. فعندما يكون هناك عدد أقل من النساء في المجتمع، يكون عدد الناخبات بالضرورة أقل ويكون عدد الأصوات النسائية التي تساهم في المداولات السياسية أقل. ويصبح مُرجّحا، من ثمّ، أن تتعرض مصالح المرأة ووجهات نظرها وشواغلها للتجاهل. وبالمثل، فسيؤدي عدد أقل من الطفلات إلى عدد أقل من النساء المشاركات في السوق. وتقوم المرأة بأدوار اقتصادية بالغة الأهمية في جميع الأمم على اختلاف أنواعها ومستويات التنمية فيها. ويمكن للنسب المختلة بين الجنسين بشكل مصطنع أن تساهم في حالات الركود الاقتصادي الطويل الأمد، نظراً لأن العديد من البلدان يواجه انخفاضاً مقلقاً في معدلات المواليد، وهو اتجاه يؤدي إلى شيخوخة السكان ونضوب القوى العاملة. وعندما تكون مئات الملايين من النساء في عداد المفقودين ديموغرافيا، فقد يصبح من الصعب للغاية تصحيح معدلات المواليد المنخفضة هذه وتجنب حالات الركود التي ثبت تاريخيا أنها تعقب الانخفاض الديموغرافي.

وقد سنّ العديد من البلدان قوانين تمنع عمليات الإجهاض الانتقائي بسبب جنس الجنين، ولكن هذه الخطوة لم تكن فعالة في الحد من تلك الممارسة. فمن الصعب للغاية، إن لم يكن مستحيلاً، إثبات أن عملية إجهاض ما قد أُجريت بسبب جنس الجنين. وطالما أن الآباء يفضلون الأطفال الذكور وأن عمليات الإجهاض قانونية، فستستمر عمليات الإجهاض الانتقائي بسبب جنس الجنين. لذا، فإننا نوصي ببذل جهد متعدد الجوانب لمكافحة علميات الإجهاض الانتقائي بسبب جنس الجنين. أولا، إننا نطلب من الدول الأعضاء أن تعمل مع الأسر والمربين، ومن يحتلون مواقع النفوذ الثقافي ليقوموا بوضع

مبادرات لدراسة تفضيل الأطفال الذكور وتغيير هذا المفهوم. ثانياً، وربما الأمر الأكثر أهمية، إننا ندعو الدول الأعضاء إلى العمل على سن قوانين تحمي الحق الأساسي في الحياة للأطفال الذين لم يولدوا بعد. ويتمثل موقفنا في أن السبيل الوحيد الأكيد لإنهاء الإجهاض الانتقائي بسبب جنس الجنين هو إنهاء عمليات الإجهاض تماماً. فاستمرار إجراء عمليات الإجهاض مناقض لرفاه المرأة عالميا.

وإننا نثني على الاهتمام الذي أولاه إعلان ومنهاج عمل بيجين لصحة المرأة وندعم جميع المبادرات الرامية إلى تزويد النساء، وكذلك الفتيات، بإمكانية الوصول إلى خدمات التعليم والصحة الإنجابية. وكما لوحظ في عدّة تقارير صدرت مؤخراً، فإن عدداً هائلاً من النساء والفتيات يُمتن سنويا نتيجة للمضاعفات التي تحدث أثناء الحمل والولادة، أو عقب الولادة. وعلى الرغم من أن معظم هذه المضاعفات القاتلة يمكن الوقاية منها وعلاجها، إلا أنه لم يُحرز سوى تقدم ضئيل في الحد من معدلات الوفيات النفاسية. والحل لارتفاع معدلات الوفيات النفاسية في العالم النامي يتمثل في ضمان أن تتاح لكل امرأة الفرصة في الحصول على الرعاية الجيدة قبل الولادة، وزيادة عدد القابلات الماهرات، وتعزيز نظم الرعاية الصحية، والتركيز على تعليم النساء والتخفيف من حدة الفقر.

الخلاصة

إننا نحتفل بما أُحرز من تقدم خلال السنوات العشرين الماضية في ضمان رفاه المرأة وحقوقها. ولكن لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. فأحد أكبر الأخطار التي تتهدّد رفاه المرأة وحقوقها هو أيضا أحد أكثر تلك الأخطار خفاء. فعمليات الإجهاض الانتقائي بسبب جنس الجنين، التي لا تُرى علناً إلا في النسب المختلة بين الجنسين بشكل مصطنع، تسرق حياة الملايين إثر الملايين من الطفلات وتقوض رفاه وحقوق المرأة في عدد لا يُحصى من الدول. وإننا ندعو الدول الأعضاء في الدورة التاسعة والخمسين للجنة وضع المرأة إلى اتخاذ إجراءات حاسمة لوضع حد لعمليات الإجهاض الانتقائي بسبب جنس الجنين، فهي ممارسة مقلقة للغاية وتتزايد شيوعا.